

البيئة في منظارات العلاقات الدولية

الدكتور / محمد شلبي

الأستاذ المحاضر بكلية العلوم السياسية والإعلام

جامعة الجزائر3

مقدمة

لقد أصبح موضوع البيئة يشغل اهتمام الدارسين، والممارسين والمهتمين، والمقررين، والمواطنين معا. وذلك على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية. ويرجع هذا الاهتمام المتزايد إلى أهمية البيئة بالنسبة إلى الكائنات الحية عامة والوجود الإنساني وبقائه واستمراره خاصة. ففي البيئة يجد الإنسان مصدر غذائه وشرابه، وكسائه، وسكنه، وسياحته وراحته، والمحافظة على صحته، وحمايته من أخطار الفيضانات والتصحر، وتلطيف المناخ، وحفظ تراثه التاريخي وميراثه الروحي. وعلى الرغم من هذه الأهمية المتعظمة، فإن العالم يشاهد مناظر مأساوية تلحق بالبيئة يوميا، حيث تدمر الأراضي الزراعية وتصحر، وتتلغ الغابات، وتلوث المياه والأجواء، وكل ذلك بما كسبت أيدي الناس. وما يترتب على ذلك من شر مستطير اليوم وغدا إذا ترك الأمر للنزوات الإنسانية الجامحة تفعل فعلها بلا ضوابط ولا قيود.

لقد أدى تشابك هذه الظاهرة المعقدة ظاهرة تدمير البيئة وتأثيراتها المختلفة وطنيا وإقليميا ودوليا وفي المجالات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والأمنية، إلى فرض نفسها على المأمورية الدولية بقوة وعلى المنظرين في حقل الدراسات الدولية. وفي هذا الإطار تأتي هذه الدراسة التي تعالج الموضوع في المحاور التالية :

أولاً : المحور المنهجي

يتضمن هذا المحور : المشكلة البحثية، وفروض الدراسة، والمنهج المستخدم.

1 المشكلة البحثية

تركز هذه الدراسة على البعد الدولي لموضوع البيئة، ومن ثم تحاول الإجابة عن الأسئلة التالية : ما هو موقع موضوع البيئة في نظريات السياسة الدولية ؟ وما هي التفاعلات المتبادلة بين التنظير في المجال والممارسات السياسية الدولية ؟ وما هي العلاقة بين طبيعة النظام الدولي وأنماط السياسات البيئية الدولية ؟ وما هو السبيل إلى تفعيل النظم الدولية البيئية وآليات ترشيد العمل البيئي ؟

2 الفروض العملية

كلما ارتفع مستوى ديمقراطية النظام الدولي كلما ارتفع مستوى الاهتمام بالبيئة. هناك ارتباط بين صورة البيئة الدولية لدى النخبة ومدى فاعلية الأنظمة الدولية البيئية.

هناك ارتباط وتوافق بين فاعلية الأنظمة البيئية الدولية والأنظمة البيئية الوطنية.

3 أدوات جمع البيانات

تستخدم هذه الدراسة التوثيق بمختلف أنواعه في معالجة موضوع البيئة في أبعادها الدولية.

4. تعريف المفاهيم الأساسية (المحلية)

أ - مفهوم البيئة : تعني البيئة كل ما يحيط بنا. ويعني علم البيئة بالعلاقات بين الكائنات الحية ومحيطها⁽¹⁾. ويشير مفهوم البيئة كذلك إلى علاقة الإنسان بالكائنات الحية من حيوانات ونباتات حيث يعيشان على صعيد واحد ويتبادلان التأثير والتفاعل⁽²⁾. كما يشير مفهوم البيئة إلى علاقة البشر مع بيئتهم الحيوية والطبيعية، وتركز بصفة خاصة على التحدي الذي يطرحه نمو السكان العالمي

والتطورات التكنولوجية التي تهدد توازن الأنظمة الإيكولوجية التي تعمل على استمرار حياة العالم⁽³⁾.

ب - التنمية المستدامة : هي فكرة تستهدف تحقيق التوازن بين النمو الاقتصادي من ناحية، والحفاظ على التوازن البيئي من ناحية أخرى. وهي تشير كذلك إلى مقابلة احتياجات الأجيال الحاضرة مع مراعاة احتياجات الأجيال القادمة وعدم تعريضها للأخطار⁽⁴⁾. وتعني كذلك الاستجابة لمتطلبات الجيل الحاضر، وعدم الاعتداء على حقوق الأجيال القادمة في معيشة مستواها يعادل مستوى الجيل الحالي أو يفوقه إن أمكن⁽⁵⁾.

ج - فاعلية السياسة البيئية : تشير الفاعلية إلى قدرة الاقتربات على حل مشكلة محددة. وفيما يتعلق بالبيئة فهي تشير إلى مجموعة الإجراءات والمؤسسات والاتفاقات والضوابط، التي تستهدف حماية البيئة بوقف كل ما من شأنه الإضرار بها. وتعني الفاعلية كذلك وجود مجموعة متشابكة من العوامل تشكل سياقاً إيجابياً لتحقيق متطلبات نظام بيئي فاعل ورشيد، حيث تتفاعل الأبنية الاجتماعية والعلمية والاقتصادية والسياسية والعسكرية والنظم الدولية لإنجاز مهمات نجاح النسق البيئي الدولي⁽⁶⁾.

5 المناهج المستخدمة

تستخدم هذه الدراسة : منهج دراسة الحالة، لأن البيئة الدولية تمثل حالة متميزة تقتضي دراستها كذلك، والتعمق فيها، والنظر إليها على أنها كل متميز ونسق مفتوح من التفاعلات، وتتبع أطوارها، وأهم العناصر الأكثر تأثيراً فيها والسياق الذي توجد فيه.

كما تستخدم هذه الدراسة الاقتراب النسقي الذي ينظر إلى البيئة الدولية على أنها نسق مفتوح من التفاعلات يتحرك في سياق يتبادل معه التأثير. وهناك تكامل وتوافق منهجي بين منهج دراسة الحالة والاقتراب النسقي.

ثانيا : تطور الاهتمام بموضوع البيئة على المستوى الدولي

يرجع الاهتمام بموضوع البيئة دوليا إلى نهاية الستينيات من القرن العشرين، وكان ذلك حينما لاحظت البلدان الإسكندنافية هلاك كميات هائلة من الأسماك في بحيراتها. واستدعى ذلك إجراء أبحاث بينت الأسباب المسؤولة عن ذلك. فكانت الغازات المنبعثة من المصانع تتصاعد في الأجواء ثم تذوب في مياه الأمطار (الأمطار الحمضية)، فتؤدي إلى رفع درجة حموضة البحيرات فتتسبب في هلاك الأسماك. وتوصل الباحثون كذلك إلى أن قسما كبيرا من تلك الغازات تنبعث من مصانع خارج تلك الدول، بل توجد في بريطانيا وألمانيا. وبناء على ذلك طلبت هذه الدول وعلى لسان السويديين بعقد مؤتمر دولي للبيئة الإنسانية لمواجهة هذه الظاهرة التي تتعدى حدودها وإمكاناتها الفردية والتي تقتضي جهودا دولية. لقد تطلب عقد المؤتمر المزمع بذل جهود حثيثة لإقناع مختلف الأطراف بجدواه وأهميته وهكذا توصلت المجموعة الدولية إلى عقد مؤتمر عالمي للبيئة في جوان 1972 باستوكهولم، سمي "مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة الإنسانية" كما عرف كذلك "بمؤتمر استوكهولم". حيث أقر إعلانا عن البيئة الإنسانية مكونا من وثيقة تتضمن سبع نقاط وستة وعشرين (26) مبدأ، مثلت قاعدة سياسية وأيديولوجية للأنشطة البيئية على المستويات المحلية والدولية وجاء في المبدأ الأول لهذا الإعلان :

"إن للإنسان حقا أساسيا في الحرية، والمساواة، وظروف حياة مرضية ولائقة في بيئة ذات نوعية تسمح له بالحياة الكريمة والعيش الرغيد"⁽⁷⁾.

ونص الإعلان كذلك على مسؤولية الإنسان وواجبه تجاه البيئة بحمايتها وتطويرها وتحسينها لصالح الأجيال الحاضرة والقادمة. والمحافظة على الموارد الطبيعية، ومنع كل ما من شأنه الإضرار بالنظام البيئي. واللجوء إلى العلم والتكنولوجيا للمساهمة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتبليان الأخطار المحدقة بالبيئة وتجنبها أو منعها، وحل المشكلات التي تترتب على ذلك

بطريقة مشتركة من أجل صالح الإنسانية. ووضع معايير كافية لحماية البيئة، والالتزام بمبدأ التنمية المستدامة المثلى في استغلال الموارد الطبيعية الحية، واحترام حقوق الآخرين.

لقد كان للمؤتمر دور كبير في التأثير في قيام الدول بإحداث تعديلات أساسية في قوانينها وإضافة مواد تتعلق بحماية البيئة والمحافظة عليها، وتأسيس هيكل وأجهزة تسهر على تلك المهمة. ورفعت شعارات تقرن بين حماة البيئة والتنمية المستدامة. كما تمخض المؤتمر عن ميلاد برنامج الأمم المتحدة للبيئة الذي جاء بناء على قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة في ديسمبر من العام نفسه. ويُعني هذا البرنامج بترقية التعاون الدولي في مجال البيئة، ووضع القواعد المرشدة ومتابعة تنفيذ البرامج البيئية، وتمويل برامج البيئة، ومراعاة الربط بين التنمية والبيئة، وتقديم المشورة في مجال الإدارة البيئية واستغلال الحقائق العلمية للمحافظة على النظام البيئي⁽⁸⁾.

لقد توالى اللقاءات الإقليمية والدولية التي تهتم بشؤون البيئة، حيث عقدت الندوة العالمية للتربية البيئية ببلغراد في أكتوبر 1975، وتلتها ندوة عربية للتربية البيئية عقدت في الكويت في نوفمبر 1976. كما تعرضت اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار عام 1982 لحماية البيئة البحرية والحفاظ عليها. وكذلك دعا الميثاق العالمي للطبيعة، الذي أصدرته الجمعية العامة للأمم المتحدة في أكتوبر عام 1982، إلى تعاون الدول والمنظمات الدولية والأفراد والمنظمات غير الحكومية من أجل المحافظة على الطبيعة وذلك عن طريق أنشطة مشتركة، وتبادل المعلومات والتشاور فيما يخص حماية البيئة، والدعوة إلى ضرورة مراعاة متطلبات حفظ الطبيعة في أي تخطيط للتنمية الاقتصادية والاجتماعية.

وجاءت اتفاقية فيينا لحماية طبقة الأوزون عام 1985 لتبين مدى أهمية هذه الطبقة للحياة البشرية والطبيعية عامة. ومن ثم فإن الإضرار بها يعني تعريض

الوجود الإنساني لأخطار رهيبة لا يمكن تحملها. وقد دخلت هذه الاتفاقية حيز التطبيق عام 1988. وجاء "بروتوكول مونتريال" المتعلق بالمواد المهلكة لطبقة الأوزون والموقع في سبتمبر 1987 ليعضد تلك الاتفاقية ويقوي فاعليتها. وقد اعتبرها المتخصصون والمهتمون أنموذجا يحتذى في حل مشكلات البيئة العالمية، ذلك أنها تضمنت ترتيبات لتمويل التزام الدول النامية بالضوابط المطلوبة. وبرجع نجاح هذه الاتفاقية إلى قوة حجج العلماء في دراسة النقص الواضح الذي تتعرض له طبقة الأوزون. لقد دعا البروتوكول الدول الموقعة إلى تخفيض انبعاثاتها بنسبة (50%) في الفترة 1986 حتى 1989. كما وافق مسؤولو (81) بلدا في هلسنكي على بيان يتعلق بحماية طبقة الأوزون. وتلا ذلك اجتماع علماء (48) دولة في مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة في أوت 1989 بنيروبي، وجهوا فيه تحذيرا إلى دول العالم كافة مبرزين العواقب الوخيمة للحياة جراء تدمير طبقة الأوزون⁽⁹⁾.

كما تم إنشاء اللجنة الدولية المعنية بتغير المناخ في عام 1988 وذلك بالتعاون مع المنظمة العالمية للأرصاد الجوية وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة. وكان هدفها المتابعة العلمية لقضايا البيئة وتغير المناخ في أنحاء العالم وإصدار تقارير دورية عن ذلك. وأعلنت الجمعية العامة للأمم المتحدة أن تغير المناخ يعد اهتماما مشتركا للإنسانية. كما أصدرت اللجنة الدولية لتغير المناخ تقريرها الأول المتعلق بارتفاع درجة حرارة الأرض، واعتبرت الأنشطة الإنسانية مسؤولة عن هذه الظاهرة الخطيرة وكان ذلك عام 1990.

وبعد مرور عشرين عاما على المؤتمر الدولي الأول للبيئة الإنسانية المنعقد في "استوكهولم"، نظمت الأمم المتحدة مؤتمرا دوليا ثانيا للبيئة والتنمية سمي كذلك باسم "قمة الأرض" الذي عقد في ريودي جنيرو من 1 إلى 15 جوان 1992، وحضره ممثلو (182) بلدا من بينهم (116) رئيس دولة وحكومة. وقد تبني هؤلاء الحضور خمسة نصوص أساسية، كما نص بيان "ريو" أوما طلق عليه "ميثاق الأرض"

سبعة وعشرين مبدأ عاما. وتضمن البيان مبادئ تتعلق بالغابات، واتفاقية دولية عن تغير المناخ، واتفاقية دولية عن حماية التنوع البيولوجي، و"المأمورية 21"، التي تمثل برنامجا متنوعا يتكون من أربعين موضوعا مختلفا وأكثر من (800 صفحة) وتتمحور هذه المأمورية حول أربعة أقسام كبيرة هي: الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية (الفقر، والصحة والسكان)، والمحافظة على الموارد الطبيعية وتسييرها (الغابات، والمواد الكيماوية، والمياه)، وتقوية دور الفاعلين الاقتصاديين والاجتماعيين (نساء، ومنظمات غير حكومية، ومؤسسات)، ووسائل العمل (التمويل، ونقل التكنولوجيا، والتربية).

لقد مثلت "المأمورية 21" للمجتمع دليلا مرشدا للقرن الواحد والعشرين في مجال البيئة والتنمية المستدامة⁽¹⁰⁾. وفي هذا المؤتمر وقعت الدول المشتركة اتفاقية الأمم المتحدة الإطار المتعلقة بتغير المناخ. كما تم عقد الاتفاقية الدولية من أجل مكافحة التصحر عام 1994. وتلاها التقرير الثاني للجنة الدولية لتغيير المناخ عام 1995، حيث يتفق العلماء فيها على الأخطار التي تسببها الغازات وتؤدي إلى الاحتباس الحراري، وتتقضي وجوب التخفيض، وعلى الدول الصناعية أن تقلص من (60%) إلى (70%) من إجمالي انبعاثاتها، حتى يتمكن العالم من وقف معدل ارتفاع درجة حرارة الأرض فقط.

لقد أذعر العلماء البشرية بالأخطار المنجرة عن ذلك، وأشاروا إلى أن هناك من الناس من يموتون من الحر ومنهم من يموتون بالجوع، ومن يغرقون بالفيضانات أو التشرد⁽¹¹⁾. وعلى إثر هذه الوضعية تم إقرار "بروتوكول كيوتو" الملحق باتفاقية الأمم المتحدة الإطار والمتعلق بتغيير المناخ، والذي يلزم الدول المتقدمة بالحد من الأنشطة الاقتصادية المولدة للغازات المسببة لارتفاع درجة حرارة الغلاف الجوي، وكان ذلك في ديسمبر 1997. وكان من أهداف هذا "البروتوكول" التزام الدول الصناعية بتخفيض انبعاثاتها بنسبة (5%) سنويا مقارنة بمستوى سنة 1990 التي عدت سنة الأساس⁽¹²⁾. وقد صنف هذا "البروتوكول" الدول بحسب درجة

انبعاثاتها وتبعاً لذلك يتحدد مستوى التزاماتها ونوعها⁽¹³⁾. وقد دخل هذا " البروتوكول " حيز التنفيذ عام 2005، وتجدر الإشارة إلى أن كل الدول الصناعية وقعت اتفاقية " كيوتو" بما فيها الولايات المتحدة الأمريكية وكان ذلك في عهد الرئيس الديمقراطي " كلينتون "، ولكن إدارة " جورج بوش " الابن انسحبت من الاتفاقية⁽¹⁴⁾. وجاء التقرير الثالث للجنة الدولية لتغيير المناخ عام 2001، ليعلن الحجج العلمية المؤكدة لارتفاع درجة حرارة الأرض والغلاف الجوي. وتبعته القمة الثالثة للأرض التي انعقدت في 2002، بجوهانسبورغ. وصدر القرار الرابع للجنة الدولية لتغيير المناخ في عام 2007.⁽¹⁵⁾

ثالثاً : فاعلية حماية البيئة في منظارات العلاقات الدولية

تعد البيئة أحد الموضوعات التي فرضت نفسها على مأمورية نظرية العلاقات السياسية الدولية المعاصرة، مثلما فعلت مع الممارسين والمهتمين والمقررين. وأصبحت معظم كتابات العلاقات الدولية تدرج موضوع البيئة ضمن القضايا التي تتناولها بالدراسة والتحليل. ويرجع البروز السياسي الدولي للقضايا البيئية في العقود الأربعة الأخيرة إلى تسارع معدلات تدمير البيئة، وتطور المعرفة العلمية وإبرازها الأخطار المحدقة بالكائنات الحية وعلى رأسها الإنسان، وارتفاع مستوى وعي الناس بالتحديات البيئية التي تواجه الإنسانية، سواء تعلق الأمر بمستوى معيشتها ونوعه أو ببقائها. وقوى أهمية البيئة في مجال نظريات السياسة الدولية، كونها ظاهرة عابرة الحدود وذات طبيعة عالمية.

لقد توفرت ثلاثة شروط جعلت موضوع البيئة يتحول إلى قضية عالمية. أول هذه العوامل هو أن الإنسانية الآن تواجه مجالا عالميا من المشكلات البيئية تترك تأثيراتها القوية في كل الناس، ويمكن مواجهة تلك التحديات بشكل فاعل فحسب بالتعاون بين الجميع. ويتمثل العامل الثاني في مستوى المشكلات البيئية ما إذا كانت ذات طبيعة محلية أو إقليمية، ذلك أن تدمير الغابات والتصحر

والفيضانات والتلوث وندرة المياه تهدد دول الجوار ولها انعكاسات دولية. فهي تقوض الأساس الاقتصادي والنسيج الاجتماعي للدول الضعيفة والفقيرة وتؤدي إلى إشعال التوترات والنزاعات بين الدول، وتنشط ظاهرة الهجرات الجماعية وسيول اللاجئين. وهكذا يتبين أن بعض القضايا البيئية تعد وطنية في ميلادها، ولكنها تتطور مع الزمن لتتخذ لها بعدا دوليا. ويتمثل العامل الثالث في ارتباط قضايا البيئة بالاقتصاد الدولي، حيث إن النمو الصناعي والوفرة الاقتصادية للدول الصناعية تحققت على حساب البيئة التي هي مشترك إنساني. وكذلك الترابط بين تدمير البيئة والفقر والضغط السكاني. وتدفع هذه القضايا وغيرها الدارسين إلى التساؤل عن تأثيرات القضايا البيئية في توزيع القوى على المستوى الدولي وأثره في بروز أنماط جديدة من الترتيبات الدولية ؟ وأثر الاعتبارات البيئية في العلاقات بين الدول الفقيرة والغنية وبين دول الشمال والجنوب ؟ وأثر القضايا البيئية في الموارد التي تشكل مصدرا للصراعات العنيفة بين الدول ؟ وما هو الدور الذي ينبغي أن تؤديه مؤسسات المجتمع الدولي وكذلك الآليات القائمة من أجل التعاون بين الدول وتسهيل إدارة المشاكل البيئية وكيف تقوم بذلك ؟ وتعد هذه الأسئلة محاور أساسية لمنظارات العلاقات الدولية بشأن حماية البيئة الدولية⁽¹⁶⁾.

وبناء على ذلك سيتم معالجة هذه المنظارات وتصوراتها للبيئة كما يلي :

أ - المنظار الواقعي

يتضمن المنظار الواقعي جسدا من النظريات تتقاسم مجموعة من العقائد والتصورات عن السياسة الدولية. وتنطلق من جملة افتراضات منها : أن الدول هي الفاعل الأساسي في السياسة الدولية، ولا توجد سلطة تعلو سلطاتها، وأن النسق الدولي يفتقر إلى نظام هرمي مما يجعله منطبعًا بخاصية الفوضى، وأن الدول تمتلك هويات سياسية ذات سيادة. ويهيمن على تفكير قادة الدول حسابات القوة والافتدار، لذلك هي تتنافس فيما بينها من أجل القوة والافتدار والمصلحة. وتعد الحرب أداة مشروعة لإدارة شؤون الدولة⁽¹⁷⁾.

كما تنظر الواقعية إلى العلاقات الدولية على أنها محكومة بقوانين موضوعية، تجد جذورها في الطبيعة البشرية التي هي شريرة في أساسها. وتتمسك الواقعية بالعقلانية وترى في السياسة الدولية كعلم تقوده القوانين الموضوعية. ويقلص المنظار الواقعي تحليل العلاقات الدولية إلى قضايا القوة والاختدار والمصلحة الذاتية، أي المصلحة الوطنية. ويفترض أن الدول تقودها المصلحة المحددة والمعرفة وطنيا بشكل عقلاني، وأن مصلحتها في المقام الأول هي تعظيم قوتها واختدارها. وأن السعي إلى تعظيم القوة والاختدار يقود إلى الحرب في تنافس الدول فيما بينها من أجل ذلك. ولتجنب الحرب يتوجب على هذه الوحدات الدولية إيجاد ميزان قوة أو حالة من توازن القوى بين الأطراف المتنافسة بالتساوي في الاختدار، أو بناء تحالفات تحقق ذلك.

ولا يقدم التحليل الواقعي الذي يركز على القوة والاختدار أي مساعدة في تحليل فاعلية الاتفاقات البيئية الدولية، حيث إن هذه الاتفاقيات لا تتمحور حول القوة والاختدار التي تمثل صلب المنظار الواقعي، ولكنها تندرج ضمن موضوع التهديدات المشتركة للحياة. فإذا كان الموضوع الأساسي لاتفاقات البيئة هو حمايتها من التهديدات وصيانتها من التدمير، فإن اهتمامات المنظار الواقعي هي الحرب والمصلحة الوطنية والقوة والاختدار. وبناء على ذلك، فإن الواقعية لا تدرك مفهوم تنظيم مشكلة البيئة وإدارتها بفاعلية عبر التعاون الدولي إلا إذا حدث هذا خلال دمج الاعتبار البيئي في نطاق مفهوم المصلحة الوطنية.

ومن ثم فإن الواقعية تولي أهمية للاتفاقات المتعلقة بالبيئة الدولية إذا كان تأثيرها باديا في المصلحة الوطنية. وتتقتضي مصلحة الدول في الاتفاق الافتراض بأن تلك المصلحة والفاعلية البيئية يمكن أن يعرفا ويحددا بشكل موضوعي. وتتطلب هذه الوضعية المعرفة الكاملة وبلا خلاف بأسباب الدمار البيئي ونتائجه، والاتفاق على الوقت الذي توطر فيه السياسات البيئية. وكذلك الاتفاق على القيم البيئية الصحية في مواجهة المكاسب الاقتصادية. وكذلك الافتراض بأن كل الدول هي

متساوية في التأثير بالتدمير البيئي. وإذا لم تحقق هذه الشروط، فإن المصالح الوطنية لا تتلاقى والفاعلية لا يمكن أن تتحقق. وتبعاً لذلك، فإن الواقعية لا تقدم أساساً يسمح بالتعاون لأي سبب آخر غير المصلحة الوطنية وسياسة القوة والاقتدار. ذلك أن الواقعية تعد الأخلاق عملاً جانبياً والاعتبارات البيئية والمعنوية كذلك، وتجنب نفسها دراسة قضايا لا تتعلق باهتماماتها ولا ترتبط مبدئياً بالقوة والاقتدار والمصلحة الوطنية⁽¹⁸⁾.

ب - المنظار الواقعي الجديد أو الواقعية البنائية

تفترض الواقعية الجديدة أن النسق الدولي هو نسق فوضوي. ويمتلك خاصية العون الذاتية، فهو يساعد نفسه بنفسه، ولا توجد سلطة عليا بإمكانها تقييد سلوك الدول أو توجيهها. وتعد الدول ذات السيادة فاعلة عقلانية في بحثها الذاتي واهتمامها بالمكاسب النسبية، لأنها محكومة بالعمل في بيئة فوضوية، حيث يتوقف أمنها وسعادتها في النهاية على قدرتها على تجنيد مواردها الخاصة لمواجهة التهديدات الخارجية.

ويتميز النسق لدى الواقعيين الجدد، بغض النظر عن الزمان والمكان، بالشروط نفسها على أنه عالم مساعد لنفسه في بيئة فوضوية حيث نتوقع استجابات سلوكية متماثلة من الفاعلين في تلك البيئة وكذلك من الدول. وأن القيود النسقية على كل دولة هي التي تمثل الآلية التفسيرية لسلوك الوحدات الدولية أكثر مما تفعله مكوناتها الداخلية، وتبعاً لذلك تعمل القوى النسقية على جعل السلوك السياسي الخارجي متناغماً بوضع نفسها بين الدول وتوجهاتها الدبلوماسية.

وإذا كانت الواقعية التقليدية تفسر الحصائل السياسية خلال تفحصها العناصر المكونة للأنساق السياسية، وتركيزها على أنشطة الوحدات وتفاعلاتها وانطلاقها من خصائص الطبيعة البشرية وسلوك قادة الدول، أكثر من تركيزها على القيود النسقية للسياسة الدولية. وهي تستنتج الحصائل السياسية من الخصائص البارزة

للفاعلين الذين ينتجونها. وأن منطق القدرة والسلطة يتأصلان في الطبيعة البشرية التي تتقرر تبعاً لها سلوكيات الدول. فإن الواقعية الجديدة تركز على العوامل النفسية، وهيكل النسق الدولي. حيث تفرض الخاصية الفوضوية للمجال الدولي تراكم السلطة والاقتدار كمستلزم نسقي على الدول. وإذا كانت الواقعية تعتمد على الفهم الخاص للطبيعة البشرية لتفسير الصراع في السياسة الدولية، فإن الواقعية الجديدة تفضل معالجة النسق الدولي كمجال منفصل له القدرة على قبولية الشروط التي تقيد سلوك الدول التي توجد فيه.

وتقدم الواقعية الجديدة تفسيراً مقنعاً عن السياسات الخارجية للدول ولماذا هي متشابهة كذلك، على الرغم من الخصائص الداخلية المختلفة جداً لتلك الدول. وهي من جهة أخرى تقدم تفسيراً أكثر تطوراً بالنسبة إلى ثبات النسق الدولي وصلاحيته⁽¹⁹⁾.

وتعتبر الواقعية الجديدة ميل الدول إلى التعاون فيما بينها، إذا وجدت مصالح مشتركة تجمعها، ولا يحدث هذا إلا قليلاً ولوقت محدود، وأن الدول تسعى إلى المكاسب النسبية وليست المطلقة⁽²⁰⁾. وتبعاً لذلك، فإن الواقعية الجديدة تهمل موضوع التعاون البيئي إلى حد بعيد، لأنها تعتبر التعاون عامة حالة عارضة وفي مجالات محدودة. ويرى " بيتيرسون " Paterson أن الواقعية الجديدة حينما تتعرض لموضوع التعاون فهي تتناوله في حالتين. حيث تراه في الحالة الأولى إذا وجدت دولة مهيمنة ترغب في تحقيق مساعي تعاونية. وفي الحالة الثانية، مع اقترابات نظرية المباريات التي تركز على دراسة التعاون في ظل الفوضى. وتفترض نظرية الاستقرار المهيمن وجود فاعل واحد مهيمن دولياً يقوم ويوجه الجهود نحو المكاسب المرغوبة لكل الدول وبشكل جماعي. ويحصل هذا الفاعل المهيمن على شرعيته في دوره القيادي هذا من الفاعلين الآخرين الموجودين في النسق الدولي. وتبعاً لهذه الرؤية، فإن فاعلية السياسة البيئية تتوقف على وجود هذا النمط من السياسة الدولية. وهذا ما لم يحدث في مجال السياسة البيئية. حيث لا توجد وقائع ولا اتفاقات قادتها قوة مهيمنة وتحملت مسؤولية تحقيقها في ميدان البيئة الدولية.

وهذا ما يبرز قصور رؤية الاستقرار المهيمن في تفسير السياسة الدولية البيئية وتأثيرات الاتفاقات البيئية الدولية في مضامين العمل البيئي الدولي.

ويمكن الحديث في الحالة الثانية عن الاختيار العقلاني ونظرية المباريات، والتي تفترض أن اللاعبين يمكن أن يتعاونوا تحت بعض الظروف ؟ لذلك فقد استخدم اقتراب الاختيار العقلاني بشكل كبير في تفسير أنماط التعاون في الاتفاقات الدولية البيئية.

إلا أن استخدام هذا الاقتراب قد تعرض للنقد، حيث إن البيانات المستخدمة في هذا الشأن لا تخلو من الذاتية. كما أن هذا الاقتراب يفترض الوصول الكامل إلى المعلومات والموضوعية والحياد وهذا ما لا يمكن تحقيقه. وبهمل هذا الاقتراب تشابكات السياق الذي تحدث فيه عملية صناعة السياسة، وهذه قضية لها أهميتها وتأثيرها في تفسير أي سلوك. وبناء على ما سبق، فإن اقترابات الواقعية الجديدة في العلاقات الدولية لا تستطيع المساهمة في دراسة فاعلية الاتفاقات البيئية الدولية وتأثيرها بسبب طبيعتها المحدودة. فهي تركز على تفسير سلوك الوحدات وخصوصا الدول في النسق الدولي ولا تتضمن موضوع التعاون، والذي يتمثل في حالتها هذه في البيئة الدولية وتدميرها. فالمنظار الواقعي الجديد غير مجهز بشكل جيد ولا مؤهل بما فيه الكفاية لتقدير فاعلية مثل ذلك التعاون وتأثيره⁽²¹⁾.

ج - المنظار المؤسسي الليبرالي الجديد

لقد نما في العقود الأخيرة عدد كبير من المؤسسات والمنظمات الدولية. ويعد هذا التوسع والنمو الكبير في هذه التنظيمات مكونا أساسيا للاقتراب المؤسسي الليبرالي الجديد في العلاقات الدولية. وتبعاً لذلك تصير الدول بشكل إرادي أعضاء في المنظمات والمؤسسات الدولية وتعمل وتتعاون في إطارها. وتعرف المؤسسات على أنها مجموعة من القواعد التي تقيم وتؤسس الأساليب التي تتحكم في السلوك التعاوني والتنافسي للدول فيما بينها، واصفة الأنواع المقبولة وغير المقبولة من أشكال السلوك

المصلحة، والمعرفة، والقدرة، والسياسي، واختبارها من اجل إيجاد محددات النجاح أو الفشل في محاولة تشكيل الأنظمة الدولية. حيث افترضنا أن تشكيل الأنظمة الدولية يعكس توزيع القوة والاقتدار وتشكلها على المستوى الإقليمي والدولي، وهو حصيلة التعاون بين المصالح الذاتية للأطراف الساعية إلى الكسب المشترك، حيث يعد الميل إلى الكسب المشترك شرطاً. كما أن المعرفة العامة المشتركة وطرق تفسير الأسباب، والآليات المعرفية لها أهميتها وتأثيرها في تشكيل النظام régime، حيث تعتبر عوامل غير مباشرة في عملية تشكيل النظام.

لقد وجهت انتقادات عديدة لهذا الاقتراب، فهو يركز على تشكيل النظام وليس على نوعه. كما أنه لا يقدم شيئاً عن تغير النظام وتطوره. وكذلك يهمل السياق الاجتماعي الذي تتحرك فيه العملية. كما أن نظرية النظام تركز على النشاط أو السلوك، ولكنها لا تنظر إلى هذا النشاط كجزء من سياق اجتماعي كبير.

وتتمثل رؤية "هاس" Haas عن المجتمعات المعرفية ودورها في صياغة النظام اقتراباً آخر في هذا الشأن. حيث يركز هذا الاقتراب على تأثير الخبراء والمجتمعات المؤسسة على المعرفة في إعلام الحكومات وتعليمها ودفعها إلى تطوير أهداف جديدة. ويهتم هذا الاقتراب بدور الخبراء، والأفكار، والمعتقدات، والمعرفة في صناعة السياسات. ويعتمد أنصار هذا الاقتراب على الاستبصارات التي يستنبطونها من نظرية المنظمة، وعلوم السياسة، وعلم النفس الاجتماعيين وتاريخ العلم، وسوسيولوجية المعرفة والعلاقات الدولية لتفسير اختيار الدولة وأهدافها حيث تنتشر الموارد والشروط اللازمة لتشكيل التعاون الدولي. وبناء على ذلك، فإن التقدم العلمي والتكنولوجي بالنسبة إلى المجال البيئي يلعب دوراً مهماً، باعتباره يمثل الأساس الذي تقام عليه الحلول الممكنة للتهديدات البيئية المعتبرة. وبشكل ذلك التقدم الأساس الذي يبنى عليه تعريف المشكلات وتحديدتها. وتبعاً لذلك يولي صناع السياسات والحكومات أهمية كبيرة لرأي العلماء الذين يعدون بمثابة الخبراء في مجال البيئة. وهؤلاء الخبراء يطلق عليهم "المجتمع المعرفي" "epistemic community"، أي جماعة من المهنيين يتقاسمون

تأويلات ومعتقدات مشتركة لعلاقات السبب والنتيجة، وأساليب اختبار متفق عليها وأسس وقيم مشتركة. وهذا المجتمع المعرفي يعمل بعيدا عن المفاوضات الحكومية، ويولى أهمية للخبراء والمستشارين. إلا أن المجتمع العلمي لا يحتل هذه المكانة المؤثرة بعيدا عن السياق والتأثيرات السياسية والاقتصادية والمالية المختلفة⁽²⁴⁾.

فاعلية الأنظمة البيئية في المدرسة النرويجية

يمثل هذه المدرسة "أوندردال" Underdal مع مجموعة من الدارسين، حيث يسعى إلى إيجاد مؤشرات يدرس بها الشروط التي خلالها يكون الترتيب التعاوني مؤثرا وفاعلا. ويعتبر الفاعلية مفهوما نسبيا يحتاج إلى أن يعرف بشكل انفرادي في حالة كل نظام. وقد بنى كل من "فيتيستيد" Wettestad و"أندرسن" Andresen على أفكار Underdal وطورها في مجموعة من المؤشرات تتعامل مع مشكلة البيئة وتعمل على حلها أو تحسين حالتها، وهذه المؤشرات هي :

تحقيق الأهداف المؤسسية التي تضعها الدول الأعضاء،

درجة التطابق بين استشارة الخبير والقرار الفعلي المتخذ،

درجة التحسن مقارنة بحالة ما قبل المؤسسة البيئية، بمعنى ما الذي يمكن أن تكون عليه حالة البيئة بدون المؤسسة.

وبصيغة أخرى، فإن هذه المؤشرات تمثل تقويما للتغيير الذي يحدثه النظام مقارنة بحالة البيئة بدون ذلك النظام الخاص. إلا أن النقد الذي يوجه إلى بعض مؤشرات هذه المدرسة، هو أن الاستشارة العلمية ليست دائما متحررة من القيم وتتميز بالموضوعية الكاملة.

فاعلية الأنظمة البيئية في المدرسة الأمريكية

يمثل هذه المدرسة بصفة أساسية "أوران يونغ" Oran Young وينطلق من طرحه التساؤل التالي : كيف نتمكن من تقدير أهمية المؤسسات كمتغيرات مستقلة أو

وسيطرة بالنظر إلى السلوك الفردي والجماعي على المستوى الدولي وحل النزاع بين وجهات النظر المختلفة هذه ؟ ويظهر هذا التساؤل بشكل واضح أن الفاعلية بالنسبة إلى "يونغ" تعرف خلال النظر إلى دور المؤسسات البيئية الدولية محل التساؤل. فالمؤسسة تكون فاعلة بالقدر الذي تستطيع عملياتها حث الفاعلين ودفعهم لأن يتصرفوا بشكل مخالف لحالة عدم وجود المؤسسة أو ما إذا كانت بعض الترتيبات المؤسسية الأخرى قد وضعت في مكانها. وتبعاً لذلك، فإن "يونغ" يعرف الفاعلية كما لو كانت كامنة في القدرة الأدائية للمؤسسة.

لقد أسس "يونغ" قائمة من العوامل التي تؤثر في دور الأنظمة. وقسمها إلى عوامل خارجية ترتبط بالبيئة الاجتماعية حيث يعمل النظام والعوامل الداخلية المرتبطة بطبيعة النظام والمتمثلة في : الشفافية بمعنى سهولة إدارة ومراقبة أو الإثبات والتحقق من الإدعان، وقوة آليات الاختيار الاجتماعي، وتحول القواعد بمعنى القدرة على التكيف مع التغير، وقدرة الحكومات على تنفيذ التوقعات والاحتياطات، وتوزيع القوة والاعتماد كمثل عدم المساواة المادية بين الدول الأعضاء، ومستوى الاعتماد المتبادل بين الدول الأعضاء، والنظام الفكري المعبر عنه في الصيغ الأيديولوجية وقوة الأفكار وسلطاتها. ويمكن أن تساعد كل هذه العوامل فاعلية النظام أو تعيقها. وبناء عليه ينبغي للنظام حتى يصبح فاعلاً أن يكون ذا شفافية عالية، وبقوة كبيرة، وبقواعد تحول جيدة، وقدرة عالية للحكومات، وتوزيع متساو للقوة والاعتماد، واعتماد متبادل عال ونظام فكري ثابت ومستقر. وترتبط كل هذه العوامل بأداء النظام وفاعليته⁽²⁵⁾.

لقد سعى "يونغ" إلى تقويم عدد من المسالك السببية المحتملة التي خلالها يمكن أن تؤثر الاتفاقات البيئية الدولية في سلوك الدول والأفراد وفي النهاية التأثير في البيئة. وقد استخلص هذه المسالك من الأدبيات السائدة في الحقل واختبرت في قضايا ومجالات معينة. وقد فحصت دراسة "يونغ" مجموعة من الخطوات الممكنة والتي تستطيع خلالها الأنظمة التأثير في سلوك الفاعلين فيما

يتعلق بمشكلة بيئية محددة وخاصة. ففيما يتعلق بالافتراض القائم على أن الدول تمثل فاعلا عقلانيا، فإن إحدى الطرق التي يمكن أن تؤثر بها الأنظمة في السلوك هي عن طريق تعديل المنفعة بالنسبة إلى الدول التي تشارك في الاتفاقات. فقد أعطت الترتيبات الأوروبية المتعلقة بالأمطار الحمضية دورا معتبرا لها لدى الاتحاد السوفيتي (سابقا). ووجود هيكل مؤسسي ساعد على تقديم فرص عمومية للدول المترددة. ويمكن أن تعدل المنفعة بواسطة جعل بعض الأنشطة سهلة. ومن جهة أخرى، فإن الأنظمة المتعلقة بالقضايا البيئية يمكن أن تسهل عملية التعلم عن طبيعة المشكلة أو عن طرق تسويتها. وكذلك فإن الأنظمة يمكن أن تؤثر في سلوك الدول بتخصيص أدوار محددة لها. وبإمكان الأنظمة الدولية أن تؤثر عن طريق إيجاد فرص للانضمام إلى التكتلات والتحالفات القائمة التي تراعي قواعد النظام. والمستخلص من أفكار "يونغ" تلك هو تركيزه على المسالك السببية التي تسمح باستطلاع عناصر النظام التي تساهم في الأساليب التي تؤثر في سلوك الفاعل. والعمليات التي تقوم بها والأدوار التي تلعبها الاتفاقات البيئية الدولية أولا تقوم بها ولا تلعبها في تغيير سلوك الدول أو الفاعلين غير الدول، وفي النهاية التأثير في البيئة الطبيعية⁽²⁶⁾.

ولا يعتبر "يونغ" المؤسسات والأنظمة عامة متغيرا مستقلا يحدث تأثيرا فاعلا في البيئة بمعزل عن المتغيرات الأخرى. بل يقترح التركيز على تطوير تحليلات متعددة المتغيرات، حيث تعالج خلالها النتائج الجماعية في المجتمع الدولي كحاصل مجموعة من المتغيرات تعمل وتتحرك في آن واحد. وتمثل المؤسسات دور المتغير الوسيط فيما يتعلق بفاعلية الاتفاقات البيئية.

لقد شهدت العقود الأخيرة في مجال الشؤون البيئية جهودا كبيرة فيما يتعلق بصياغة الأنظمة البيئية أو إعادة صياغتها من أجل تطوير أدائها وتحسين الحالة البيئية الدولية. ومع ذلك فإن التصميم المؤسسي لا يعد وحده كافيا ما لم يأخذ في اعتباره الهندسة الاجتماعية (هندسة المجتمع)، حيث تعتبر المؤسسات كعناصر

في مجموعات من القوات القائدة المحركة. وإن النظام الذي يمكن أن ينجز عملاً ناجحاً مع حالة بيئية قد يفشل مع حالة أخرى. وهذا ما يجعلنا ندرك لماذا لا يلائم حجم واحد أو قياس واحد كل المشاكل، ولماذا يصبح أساساً تصميم مؤسسات تتلاءم بشكل جيد مع نطاق من القوات الأخرى والعمل في ترابط مع المشكلات الخاصة. وهكذا تغدو المؤسسات متغيرات وسيطة تعمل مع المتغيرات المستقلة الأخرى التي تمثل العناصر الأساسية⁽²⁷⁾.

ويمكن تقسيم المنظار المؤسسي إلى قسمين رئيسيين، يرى القسم الأول أن مستوى فاعلية الاتفاقات البيئية يتوقف على مستوى فاعلية الأنظمة أو المؤسسات الدولية، وأن المؤسسات تمثل المتغير المستقل في حين تمثل الاتفاقات البيئية المتغير التابع. في حين يرى القسم الثاني أن المؤسسات أو الأنظمة البيئية لا تشتغل في فراغ، ولكن تعمل في سياق وضمن شبكة واسعة من العلاقات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والبيئية ومستوى من المعرفة العلمية.

وتقترح "غابريلا كوتنغ" Gabriela Kutting مركباً رباعياً لدراسة فاعلية البيئة، حيث تتبنى مفهوماً جديداً للفاعلية البيئية يخالف لرؤية التقليدية للفاعلية المؤسسية التي تؤسس على مجموعة من المؤشرات. ولكنها تبرز أربعة مجالات حيوية تمثل مركبها التحليلي الذي يساعد على فهم العلاقة بين التدمير البيئي وتنظيمه. وترى في هذه العناصر الأربعة محددات تعرف العلاقة بين اتفاقية ومشكلة بيئية يفترض أن تنظم والأبنية الاجتماعية والمجتمعية التي تقع ضمنها. وهذه المحددات لا تمثل مصادر الفاعلية، ولكنها تسلط الضوء على القضية ومجالها التي ينبغي أن تراعى بالنسبة إلى اتفاقية فاعلة بيئية. وتتمثل هذه المحددات الأربعة للفاعلية البيئية في : الأبنية الاقتصادية، والعلمية، والوقت، والأبنية التنظيمية. ففيما يتعلق بالفاعلية البيئية، فإن الأبنية الاقتصادية تقدم إطاراً للعمل خلاله يحدث التدمير البيئي وخلاله يمكن أن يستبعد. ويلعب عنصر الوقت أو الزمن دوراً مؤثراً في مدى فاعلية بقية العناصر وتنظيمها. ويمثل العلم

دورا مهما كأداة يستخدمها صناع السياسات في تحديد الأسباب المضرّة بالبيئة وكيفية علاجها. وتشير الأبنية التنظيمية إلى الهياكل المؤسسية والبيروقراطية حيث تعمل الاتفاقات عامة. وتعد الاتفاقات البيئية فاعلة إذا تمكنت من تنظيم التدمير البيئي والتلوث بوقف ذلك التدمير أو تراجعه⁽²⁸⁾.

النظرية السياسية للخضر

لقد برز الخضر كقوة مؤثرة سياسيا في بلدان عدة، واتسع تأثيرهم ليأخذ طابعا عالميا. وتتضمن كتابات المفكرين الخضر في عدد كبير منها تحليلات ديناميكيات السياسة العالمية، ونظرات معيارته تهتم بإعادة بناء السياسة العالمية. ويركز الخضر على الكيفية التي يتم بها تفسير تخريب بقية الطبيعة التي تقوم بها المجتمعات البشرية، والأسس المعيارية والقيمية لمواجهة هذا التخريب وإيجاد مجتمعات مستديمة.

وتجدر الإشارة إلى ضرورة التفريق بين الخضر والبيئيين أو أنصار البيئة، حيث يهتم هؤلاء (البيئيون) بإطار عمل بالنسبة إلى وجود أبنية سياسية واجتماعية واقتصادية ومعيارية للعالم السياسي، وتبحث عن تحسين المسائل والقضايا البيئية داخل هذه الأبنية. بينما ينظر الخضر إلى هذه الأبنية على أنها المصدر الأساسي للأزمة البيئية ومن ثم يكافحون ويؤكدون على أن هذه الأبنية تتطلب أن نتحداها ونتجاوزها.

وإذا كان البيئيون يتلاقون مع أنصار المنظار الليبرالي المؤسسي والأنظمة البيئية الدولية، فإن الخضر يرفضون افتراضات ذلك المنظار ويركزون على الحاجة إلى تحول سياسي على المستوى الكوني أكثر من مجرد التصحيح والإصلاح المؤسسي. كما يؤد الخضر على الطبيعة الإنسانية للعلاقات وتبني تمركز بيئي أخلاقي فيما يتعلق بتلك العلاقات، وتشدد نظرتهم على حدود النمو، والمنظار الخاص المؤسس على الجانب التخريبي للنمو، وتركز على اللامركزية وبعيدا عن الدولة الأمة.

وهناك تمييز آخر بين النظرية السياسية للخضر والإيكولوجيا العالمية، ذلك أن الخضر يقدمون أساسا معياريا لرؤية الخضر للسياسة العالمية، في حين تقدم الإيكولوجيا العالمية أساسا تفسيريا لتلك السياسة. ويرى الإيكولوجيون أن النمو يشكل المصدر المسبب للمشاكل البيئية، وتعد حماية واستصلاح المشترك كمرتكز لمنظار الخضر ورؤيتهم. وينتقد أنصار هذا التوجه مؤتمر قمة الأرض الذي أولى أهمية مبالغاً فيها لقضايا التنمية. وقد استغلت الحكومات، ذلك لدعم سلطاتها ومصالحها. لذلك دعا هؤلاء إلى تغييرات جذرية اجتماعية وسياسية للاستجابة إلى مشاكل البيئة.

ويرفض الخضر فكرة تغليب مركزية الأخلاق الإنترولوجية على اقتراب مركزية البيئة. وتشير "إيكيرسلي" Eckersley إلى أن مركزية البيئة ecocentrism تتميز بعدد من الملامح. ومنها أن العالم ينظر إليه على أنه مكون من علاقات بينية أكثر من هويات فردية. وأنه لا يمكن الفصل بين ما هوبشري وغير بشري. وأن الإنسان أو البشري ليس حراً في هيمنته على بقية الطبيعة. وتقر مدرسة الخضر بأن كل أبعاد وكامل أبعاد مصالح الإنسان في عالم غير الإنسان، وتعترف بمصالح المجموعة غير البشرية، وتعترف بمصالح أجيال المستقبل من البشر وغير البشر، وتتبنى نظرة شاملة وكلية، ويمثل هذا المرتكز الأول. وتمثل حدود النمو المرتكز الثاني للخضر، حيث إن النمو الاقتصادي المتضاعف والنمو السكاني للمجتمعات البشرية أنتجت سلسلة مترابطة من الأزمات وتركت آثاراً تدميرية في البيئة.

ويرفض الخضر فكرة التطابق بين النمو والتنمية المستدامة والمحافظة على البيئة. وأن الحل يكمن في إعادة تنظيم الأنساق الاقتصادية وإعادة تشكيل النظام العالمي. وينتقدون الممارسات الدولية المؤسسة على مركزية الأخلاق الإنترولوجية التي تضع المصالح المادية للبشر أولاً وتهمل مصالح الأنساق البيئية أو الأنواع الأخرى. وحتى الاتفاقات البيئية تفعل ذلك، مثلما هو ملاحظ في معاهدة تغير المناخ الموقعة عام 1992. فهي تستهدف إلى جانب ذلك تأمين إنتاج الغذاء وتمكين التنمية الاقتصادية من مواصلة سيرها بطريقة مستدامة. وتوجه مدرسة الخضر نقدها لمضمون الممارسات الدولية أكثر من هياكل العلاقات الدولية.

وتنتقد نظرية السياسة الخضراء شكل الدولة وفكر "فيبر" بشأن مركزيتها واحتكارها القهر المشروع، ويعتبر الخضر أن الدولة الحديثة هي جزء من ديناميات المجتمع الحديث المسبب للأزمة البيئية الحالية. ففي الدولة تتركز القوات الإكراهية العسكرية، وأشباه الممثلين وشبه الديمقراطية والمنافسة والعلاقات الاقتصادية الجائرة التي لا تراعي السعادة الإنسانية، وتسخر تكنولوجيات مدمرة. والهدف النهائي هو تقوية الدولة. لذلك يعتبر الخضر أن الدولة ليست ضرورية فحسب، بل وغير مرغوب فيها. ويدعون إلى لامركزية داخل الدولة أو إلى تجمعات صغيرة لمواجهة الأضرار البيئية الشديدة. ويؤكد دعاة "الإيكولوجيا العالمية"، النظرية السياسية الخضراء من أجل لا مركزية القدرة والسلطة، ويدعون إلى إعادة تنظيم النمط الهيكلي للمؤسسات السياسية، وخصوصاً في إعادة بناء تصور خاص للكيفية التي بها يكون الإنتاج الاقتصادي والتوزيع والتبادل الأسلوب المباشر الذي به تحول المجتمعات الإنسانية الطبيعية مندمجا في الحياة السياسية. وتنطلق نظرة الخضر إلى الاقتصاد السياسي من فكرة "المشتركات" "Commons". حيث تمثل الفضاءات المشتركة مواقع لمعظم الممارسات المستدامة التي تعمل وتتحرك بالفعل حالياً. وهي تحت خطر التهديد من عمليات التنمية والنمو. ولا يعني المشترك عند الخضر الوصول الحر أو المفتوح إلى المورد. بل المشتركات عندهم هي التي تستخدم بشكل منظم وتبعا لقواعد محددة بشكل غير رسمي من قبل المجتمعات التي تعتمد على تلك المشتركات، حيث تسود بعض المعايير الاجتماعية والثقافية، مثل أولوية الصحة والسلامة على التراكم، ويتميز المشترك عن الخصوصي أو الخاص، وأن المشترك لا يعني العمومي بالمفهوم الحديث. فالعمومي Public يتضمن الوصول المفتوح في ظل سلطة الدولة ومراقبتها، بينما المشترك هو في الغالب ليس مفتوحا للكل، والقواعد التي تنظمه لا تعتمد على هرمية أو رسمية مؤسسات الدولة.

ويعتبر الخضر أن الموضوع الرئيس للتحليل ومجال البحث هو الكيفية التي تدمر المجتمعات البشرية الأنواع الأخرى والأنساق الإيكولوجية، كما يركز

الخضر على الأسلوب الذي خلاله تساهم الأبنية السياسية السائدة وعملياتها في هذا التدمير. ومن ثم ينبغي إعادة هيكلة الأبنية السياسية العالمية وصياغتها لاستبعاد مثل هذا الدمار وتحقيق علاقة إنسانية مستدامة بالكرة الأرضية وببقية ساكناتها. ويرفض الخضر فصل العلاقات الدولية عن الحقول المعرفية الأخرى. وتشترك نظرية الخضر مع النظريات النقدية في ملامح عدة. فهي تختلف مع تصورات الوضعية. وتقاوم فكرة تمركز السلطة وتنتقد نسق الدول. وتتعدد أفكار الخضر ونظراتهم بشأن القضايا المطروحة.⁽²⁹⁾

رابعا : الدبلوماسية البيئية الدولية

يعد موضوع البيئة أحد المرتكزات الأساسية للأمن بالمفهوم الكلي الشامل والحديث. ذلك أن تأثيرات البيئة تشمل الأوضاع المختلفة والقضايا المتنوعة على المستوى المحلي والإقليمي والدولي. والعلاقات بين الدول. وهي تحظى باهتمامات الساسة والمجتمعات العلمية، ويدرجها المهتمون بالدراسات الأمنية ضمن السياسات العليا للدول، ويعتبرون التهديدات التي تمس القضايا البيئية كالتحديات العسكرية التي تستهدف السلامة الوطنية والوحدة الترابية⁽³⁰⁾. وهي أحد مصادر النزاع التي تستدعي التسوية والحل، شأنها شأن النزاعات الأخرى. ومن ثم يتوجب اللجوء إلى الأساليب المعهودة في مجال تسوية النزاع، من مفاوضات ووساطة وغيرهما من الأساليب السلمية.

وتعد الدبلوماسية البيئية مفهوما حديثا نسبيا يستخدمه الفاعلون والممارسون والدارسون في مجال حل النزاعات البيئية، وقد أوجدت المنظمات الخاصة بدعمها اللجان المدبرة، والأمانات والاتفاقات القانونية الدولية لتطوير العمل الدبلوماسي في مجال البيئة، وتقوم بهذا العمل أبنية رسمية وغير رسمية، وهيئات حكومية وغير حكومية. والمثال على أنشطة الأبنية الرسمية هي المفاوضات التي جرت في أحضان الأمم المتحدة في مؤتمر "ريو" تحت عنوان البيئة والتنمية. وتمت هذه المفاوضات في إطار يعكس العلاقة بين العلم والاقتصاد والسياسة والربط بين هذه العناصر من جهة

وقضايا البيئة الدولية والتنمية من جهة أخرى. ومثلت العلاقة بين المحافظة على البيئة والتنمية المستدامة خارطة الطريق للدبلوماسية البيئية. ومن جهة أخرى تقوم المنظمات غير الحكومية البيئية بأدوار دبلوماسية لتطوير مأسسه التعاون الدولي.

وتمثل الوساطة البيئية نشاطا إراديا غير رسمي، حيث يقوم الوسيط بتسهيل حل الخلافات والنزاعات البيئية. وكلما كانت الاقتراحات مقنعة للأطراف لقبول الوساطة كحل بديل للنزاع، فإن النتيجة التي يمكن الحصول عليها هي المزيد من التعاون في أداء مهام عملية الوساطة، حيث تنخفض تكاليف الحل. وقد حاول المتخصصون في مجال الوساطة توطيد خبرات العمل التوسطي في المجالات الأخرى في مجال الوساطة البيئية، والاستفادة من تجاربه.

وتتميز الخلافات البيئية بتعقيداتها حيث تتلاقى فيها مصالح أطراف عدة وعلى مستويات متعددة. وتؤدي هذه التشابكات إلى الغموض بشأن من هو الطرف الذي ينبغي أن يكون في المفاوضات. وبناء عليه، فإن تحديد من له رهان في نتائج الوساطة ومن يستطيع التكلم بالنسبة إلى المجموعة المشاركة، وضمان تمثيل مختلف المصالح، يعد أهم انشغالات الوساطة في النزاعات. بالإضافة إلى تضيق مأمورية القضايا التي ستكون محل التفاوض وضمان أن الدوافع إلى التفاوض تعد جوهرية، وإيجاد الوضعيات التي تجعل المفاوضات التي يمكن أن تقع آمنة، وتحديد جدول الأعمال والوقت اللازم لإنجاز المفاوضات، والمشاركة في تطوير الحلول الفاعلة أو اقتراحها.

وبواجه حل النزاعات البيئية عوائق عديدة، كإدراك النخبة للأنشطة التي تقوم بها الهيئات الناشطة في مجال البيئة من أنها تهدد سيادة دولها. لذلك تلجأ المنظمات غير الحكومية البيئية إلى التفاعل مع السلطات الحكومية الرسمية وإشراكها في تنشيط البرامج التي يشرع فيها ويعمل على تطويرها. وقد برزت أبنية مؤسسية جديدة من هذا التفاعل من أجل تنشيط العلاقات البيئية الدولية والتفاوض عليها. ومع ذلك يبقى إطار العمل المؤسسي الدولي الحالي غير مرض كأداة وأسلوب لحل النزاع البيئي. ويبقى نسق صناعة الاتفاقات والمعاهدات والبروتوكولات الموجود غير

كاف لمواجهة التحديات، ويتضمن قصورات عدة، فهو يستهلك وقتا كبيرا ويحتاج إلى تنسيق قوي، وهو مع الأسف يتجاهل النتائج العملية المهمة، ويشجع الحلول ذات القواسم المشتركة المحدودة والقليلة، ويواجه صعوبات كبيرة فيما يتعلق بفاعلية التنفيذ، ويسمح للأمم الكبيرة والقوية بالهيمنة.

ويدعو أنصار البيئة وفاعلية السياسة البيئية إلى ضرورة توفر مجموعة من العناصر لنجاح المفاوضات البيئية، ففيما يتعلق بدور المنظمات البيئية غير الحكومية، يتوجب أن تنمو مشاركتها وتندرج في أدوار الوسيط، وتمثل في طاولة المفاوضات، وتطوير الخبرة العلمية، وينبغي وضع أهداف يمكن الوصول إليها، حيث تتطلب في بعض الأحيان تقدما هادئا وبخطوات صغيرة، ولكنها قابلة للإنجاز. فعلى سبيل المثال، يمكن نقل (تحويل) الهدف وضرورة اتباع سياسة الربط بين القضايا البيئية وقضايا التنمية محل النقد ووضعها في قلب المفاوضات. ويمكن أن يساهم تحليل الربط بين البيئة والتجارة، على سبيل المثال، في تنفيذ الاتفاقات البيئية الأكبر. وينبغي أن تؤخذ قضية الربط في المفاوضات الدولية بعين الاعتبار. وكذلك تقسيم القضية إلى أجزاء صغيرة أو إضافة قضايا للمأمورية agenda يمكن أن تساعد الأطراف في بناء الاتفاق. ويتوجب أن يدرج النقاش العملي عن المسائل البيئية الدولية في سياسة المفاوضات. وقد برر ذلك في "بروتوكول مونتريال". كذلك ينبغي لنظرية حل النزاع أن تدعو إلى تطوير مزيد من "الذريعية" (البراغماتية) واستراتيجيات الكسب المتبادل في اقترابها من معضلات النزاعات المتطورة والنامية في المجال البيئي. وضرورة الانتباه إلى الفجوة المؤدية بين البلدان المتقدمة والبلدان المتخلفة. وإقرار الدول المتقدمة الصناعية بمسؤوليتها عن تخریب البيئة. ومن ثم يتوجب عليها إصلاح ما أفسدته بكيفية مستدامة تراعى فيها الحاجات التنموية للدول المتخلفة. وبصيغة أخرى تطوير استراتيجيات الكسب المشترك والمتبادل لجميع الأطراف⁽³¹⁾.

ولما كانت البيئة أحد مصادر النزاعات والخلافات الدولية التي تمس الإنسان، فرضت نفسها على الدراسات الأمنية وقضايا بناء السلام⁽³²⁾.

قائمة المراجع

1. Mc Lean, Iain, Oxford Concise Dictionary of Politics (New York : Oxford University Press, 1996), p. 149.
2. محسن أفكيرين، القانون الدولي للبيئة (القاهرة : دار النهضة العربية، 2006)، ص. 11.
3. غراهام إيفانز وجيفري نوينيان، قاموس بنغوين للعلاقات الدولية (الإمارات العربية المتحدة : مركز الخليج للأبحاث، 2004)، ص. 191.
4. ميشيل تودارو، التنمية الاقتصادية، تعريب ومراجعة محمود حسني ومحمود عبد الرزاق (الرياض : دار المريخ، 2006)، ص. 446.
5. مصطفى طلبة، " تغير المناخ سيؤثر على أمن وسلامة العالم كله، " السياسة الدولية، ع. 170 (أكتوبر 2007)، ص. ص. 104 — 112.
6. Kutting, Gabriela, Environnement, Society and International Relations (London : Routledge, 2000), pp. 3 – 10.
7. Matheieu, Jean – Luc, La Protection Internationale de L'Environnement (Paris : Presses Universitaires de France, 2^{ème} edn., 1995), p. 39.
8. عطية أفندي، "الإدارة الدولية لقضايا البيئة : دور الأمم المتحدة" السياسة الدولية، ع. 110 (أكتوبر 1992)، ص. ص. 79 — 88.
9. إبراهيم العناني، "البيئة والتنمية : الأبعاد القانونية والدولية" السياسة الدولية، المرجع نفسه، ص. ص. 116 — 128.
10. Blumann, Claude, « Historique de la Politique Communautaire de L'Environnement, » Notes et Etudes Documentaires, no. 5075 (Juillet 1998), pp. 17 – 32.
11. طلبة، مرجع سابق.

12. PNUD, Rapport Mondial sur le Développement Humain (1998) (paris : Economica, 1998), p. 109.

13) يوسف ناصف، "بروتوكول كيتولتغير المناخ : حسابات المكسب والخسارة"، السياسة الدولية، ع. 132 (أبريل 1998)، ص. ص. 273 - 76.

14) طلبة، مرجع سابق.

15. Le Monde Diplomatique, L'Atlas Environnement, (Hors-serie, 2008), pp. 68, 69,

16. Hurrell, Andrew, « International Political Theory and the Global Environment, » in Booth, Ken and Smith, Steve (eds.), International Relations Theory Today (Pennsylvania State University Press, sd.edn., 1997), pp. 130 - 33.

17. Mearsheimer, John, « Realism, The Real World, and the Academy,» in Brecher, Michael and Harvey, Frank (eds.), Millennial Reflections on International Studies (The University of Michigan Press, 2005), pp. 58,59.

18. Kutting, op.cit., pp. 12, 13.

19. Burchill, Scott, « Realism and Neo - Realism, » in Burchill, Scott et al. (eds.), Theories of International Relations (New York : Palgrave Publishers, 2001), pp. 70 - 99.

20. Terriff, Terry et al., Security Studies Today (UK : Polity Press, 2003), pp. 48 - 51.

21. Kutting, op.cit., pp. 13 - 15

22. Terriff, op.cit., pp. 46 - 52.

23) "ريتشارد ليتل"، "الأنظمة الدولية" في "جون بيليس" و"ستيف سميث" (محررين)، عجلة السياسة العالمية، ترجمة مركز الخليج للأبحاث (الإمارات العربية المتحدة : مركز الخليج للأبحاث، 2004)، ص. ص. 494 - 500.

24. Kutting, op.cit., pp. 19 – 22.
25. Ibid., pp. 23 – 25.
26. Desombre, Elizabeth, « Implémentation, Compliance, and Effectiveness in International Environment Law, » *International Politics*, n°. 37 (September 2000), pp. 379 – 86.
27. Young, Oran, Are Institutions Intervening Variables or Basic Causal Forces ? in Brecher and Harvey (eds.), op. cit., pp. 178 – 90.
28. Kutting, op.cit., pp. 38 – 54.
29. Paterson, Green, « Green Politics, » in Scott et al. (eds.), op. cit., pp. 277 – 300.
30. Buzan, Barry et al., *Security : A New Framework for Analysis* (Colorado : Lynne Rienner Publishers, 1998), pp. 71 – 92.
31. Shmueli, Deborah and Vranesky, Ariella, « Environmental Mediation in International Relations, » in Bercovitch, Jacob (ed.), *Resolving International Conflicts ; The Theory and Practice of Mediation* (Colorado : Lynne Rienner Publishers 1996), pp. 191 – 212.
32. Jeong, Ho.Won, *Peace and Conflict Studies : An Introduction* (England : Ashgate Publishing LTD, 2000), pp. 102 – 105.